بسم الله الرحمن الرحيم

إعْرَابُ الفِعْلِ

٦٧٦ ـ ارْفَعْ مُضَارِعاً إذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَـ«تَسْعَدُ»(١)

إذا جُرِّدَ [الفعل] المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رُفِعَ، واختلف في رافعه؛ فذهب قوم(2) إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم، فـ«يَضْرِبُ» في قولك: «زيد يضرب» واقع موقع «ضارب» فارتفع لذلك، وقيل: ارتفع لتجرُّدِهِ من الناصب والجازم، وهو اختيار المصنف(3).

٦٧٧ ـ وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ(٤)

(١) «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مضارعاً» مفعول به لارفع «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «يجرد» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع، والجملة من يجرد ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إذا يجرد فارفعه «من ناصب» جار ومجرور متعلق بقوله: «يجرد» السابق «وجازم» معطوف على ناصب «كتسعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كتسعد، وقد قصد لفظ تسعد.

(2) وهم البصريون، ونُقِضَ قولُهم بقولك: «هلا تفعَلُ»، والتعليل أن الاسم لا يقع بعد أداة الحض «هلا»، ولا يقع كذلك بعد أداة الاستقبال «سوف» في قولك: «سوف أزورك».

(3) وهو قول ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣١٤، وقول حذّاق الكوفيين وعلى رأسهم الفراء؛ كما ذكر المرادي ٣/٢٢٨ الذي ذكر أن قول ثعلبَ: إن رافعه نفس المضارعة، وذكر قولاً رابعاً نُسِبَ إلى الكسائي وهو: إن رافعه حروف المضارعة.
وذكر أن من ردّ على قول الفراء ومن وافقه بزعمه أن التجرُّدَ من عوامل النصب والجزم عَدَمٌ، والعَدَمُ لا يفعل شيئاً، يُرَدُّ قوله عليه بأن هذا التجرُّد ليس عدماً بل هو استعمالٌ للمضارع على حاله الأصلية التي لم تتغير بناصبٍ أو جازم.

(٤) «بلن» جار ومجرور متعلق بانصبه «انصبه» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «وكي» معطوف على لن «كذا، بأن» جاران ومجروران متعلقان بفعل محذوف، يدل عليه =

٦٧٨ ـ فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهُوَ مُطَّرِدْ[١]

يُنْصَبُ المضارعُ إذا صَحِبَه حرفٌ ناصبٌ، وهو: «**لَنْ، أو كَيْ، أو أَنْ، أو إذَنْ**» نحو: «لَن أَضرِبَ، وجئتُ كَي أَتَعَلَّمَ، وأُريدُ أَنْ تَقومَ، وإِذَنْ أُكرِمَكَ ـ في جواب مَنْ قال لك: آتيك».

وأشار بقوله: «**لا بعد علم**» إلى أنه إنْ وقعت «أنْ» بعد عِلم ونحوِهِ مما يدلُّ على اليقين، وجب رَفْعُ الفعل بعدها، وتكون حينئذٍ مُخَفَّفة من الثقيلة، نحو: «عَلِمْتُ أَنْ يَقُومُ»[٢]، التقدير: أَنَّهُ يَقُومُ، فخففت أَنَّ، وحذف اسمها وبقي خبرها، وهذه هي غير الناصبة للمضارع؛ لأن هذه ثُنائية لفظاً ثلاثية وضعاً، وتلك ثنائية لفظاً ووضْعاً.

وإن وقعت بعد ظن ونحوه مما يدلُّ على الرُّجْحَانِ، جاز في الفعل بعدها وجهان:

أحدهما: النصب، على جَعْلِ «أنْ» من نواصب المضارع[3].

= قوله: انصبه «لا» عاطفة «بعد» ظرف معطوف على ظرف آخر محذوف، والتقدير: فانصبه بأن بعد غير علم لا بعد علم «والتي» اسم موصول: مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، وبعد مضاف، و«ظن» مضاف إليه.

(١) «فانصب» الفاء زائدة، انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهو قوله: «التي» في البيت السابق، وقد عرفت مراراً أن خبر المبتدأ يجوز أن يكون جملة طلبية «بها» جار ومجرور متعلق بانصب «والرفع» مفعول مقدم لصحح «صحح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «واعتقد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تخفيفها» تخفيف: مفعول به لاعتقد، وتخفيف مضاف، وها مضاف إليه «من أن» جار ومجرور متعلق بتخفيف «فهو» الفاء للتعليل، هو: ضمير منفصل مبتدأ «مطرد» خبر المبتدأ.

(٢) ومن ذلك قول الشاعر، وهو الشاهد رقم ١٠٧ السابق في باب إن وأخواتها:

عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أن يُسألُوا بأعظَمِ سُؤْلِ

(3) والنصبُ أرجحُ عند عدم الفصل بينها وبين الفعل، ولهذا اتفق القراء عليه في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢].

أما في حال الفصل بين «أن» والفعل بـ«لا» دون غيرها فقد جاز الوجهان ورجح الرفع كما ذكر الناظم والشارح، وبالوجهين قُرِئ قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]؛ حيث قرأ أبو عمرو ويعقوب البصريان وحمزة والكسائي الكوفيان وخلف البغدادي من العشرة بالرفع وسائرهم بالنصب. يُنْظَر «النشر» ٢/ ١٩٥.

ويجب الرفع عند الفصل بغيرِ «لا» مثل «قد» و«لن» وغيرِها؛ لأن المصدرية لا تُفصَلُ بذلك...

ينظر «حاشية الصبان على شرح الأشموني» ٣/ ٤١٥.

والثاني: الرفع، على جَعْلِ «أنْ» مخففة من الثقيلة.

فتقول: «ظَنَنْتُ أَنْ يَقُومُ، وأَنْ يَقُومَ» والتقدير ـ مع الرفع ـ: ظننت أَنَّهُ يَقُومُ، فخُففت «أَنَّ» وحذف اسمها، وبقي خبرها وهو الفعل وفاعله.

٦٧٩ ـ وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ «أَنْ» حَمْلاً عَلَى «مَا» أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا[١]

يعني أنَّ من العرب مَنْ لم يُعمِلْ «أن» الناصبةَ للفعل المضارع، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رُجْحَان[٢]؛ فيرفع الفعل بعدها حَمْلاً على أختها «ما» المصدرية؛ لاشتراكهما في أنهما يُقَدَّرَانِ بالمصدر، فتقول: «أُرِيدُ أَنْ تَقُومُ» كما تقول: «عَجِبْتُ مما تَفْعَلُ»[3].

٦٨٠ ـ وَنَصَبُوا بِإِذَنِ المُسْتَقْبَلَا إِنْ صُدِّرَتْ وَالفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا[٤]

---

(١) «**وبعضهم**» بعض: مبتدأ، وبعض مضاف، والضمير مضاف إليه «**أهمل**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعضهم «**أن**» قصد لفظه: مفعول به لأهمل، والجملة من الفعل الذي هو أهمل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «**حملاً**» منصوب على نزع الخافض، أو حال بتأويل اسم الفاعل من الضمير المستتر في أهمل والتقدير: حاملاً إياها «**على ما**» جار ومجرور متعلق بقوله: حملاً «**أختها**» أخت: بدل من «ما» أو عطف بيان، وأخت مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى أن المصدرية مضاف إليه «**حيث**» ظرف متعلق بأهمل مبني على الضم في محل نصب «**استحقت**» استحق: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعل استحق ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أن المصدرية «**عملا**» مفعول به لاستحقت، والجملة من استحقت وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حيث إليها.

(٢) وقد قرئ بالرفع في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ﴾ وعلى هذا ورد قول الشاعر:

أَنْ تَقْرآنِ عَلَى أَسمَاءَ وَيحَكُمَا ... مِنِّي السَّلَامَ وأَلَّا تُشْعِرَا أحَدَا

وقول الآخر:

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُوَيْـ ... ـقَةُ إِنْ نَجَوتِ مِنَ الرَّزَاحِ

أَنْ تَهبِطِينَ بِلَادَ قَوْ ... مٍ يَرتَعُونَ مِنَ الطِّلَاحِ

(3) قراءة الآية ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ﴾ بضم الميم نسبها ابن هشام ٤/ ٧ والأشموني ٣/ ٤٢٠ إلى ابن محيصن، وهي شاذّة. وأغفلَ ذِكرَهُ العلامة أبو حيان في «البحر المحيط»، وذكر أنه قد نسبها النحويون إلى مجاهد، وذكر أن ترْك إعمالها حملاً لها على «ما» لكون كلتيهما مصدريةً قول البصريين. وأما الكوفيون فهي عندهم المخففة من الثقيلة. «البحر المحيط» ٢/ ٢٢٣.

(٤) «**ونصبوا**» فعل وفاعل «**بإذن**» جار ومجرور متعلق بنصبوا «**المستقبلا**» مفعول به لنصبوا «**إن**» شرطية «**صدرت**» صدر: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه =

٦٨١ ـ أَوْ قَبْلَهُ اليَمِينُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا إِذَا «إِذَنْ» مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا[١]

تَقَدَّمَ أن من جملة نواصب المضارع «إِذَنْ»[2] ولا يُنصَبُ بها إلا بشروط:

أحدها: أن يكون الفعل مستقبلاً.

الثاني: أن تكون مصَدَّرَةً[3].

الثالث: ألا يُفصلَ بينها وبين منصوبها.

وذلك نحو أن يقال: أنا آتيك؛ فتقول: «إِذَنْ أُكْرِمَكَ».

فلو كان الفعلُ بعدها حالاً لم يُنْصَب، نحو أن يقال: أحبُّك؛ فتقول: «إذن أظنُّك صادقاً»؛ فيجب رفع «أظنُّ» وكذلك يجب رفع الفعلِ بعدها إن لم تَتَصَدَّر، نحو: «زَيْدٌ إِذَنْ يُكْرِمُكَ»؛ فإن كان المتقدمُ عليها حرفَ عطفٍ جاز في الفعل الرفعُ والنصبُ، نحو: «وَإِذَنْ أُكْرِمُكَ»، وكذلك يجب رفع الفعلِ بعدها إن فُصِلَ بينها وبينه، نحو: «إِذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ»، فإن فصلتَ بالقَسَم نَصبت، نحو: «إِذَنْ واللهِ أُكْرِمَكَ»[٤].

= جوازاً تقديره هي يعود إلى إذن «والفعل» الواو للحال، والفعل: مبتدأ «بعد» ظرف مبني على الضم في محل نصب، وهو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والتقدير: والفعل واقع بعد، أي: بعد إذن «موصلا» حال من الضمير المستكن في الظرف الواقع خبراً.

(١) «أو» عاطفة «قبله» قبل: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وقبل مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الفعل مضاف إليه، ومعنى العبارة أن اليمين توسط بين إذن والفعل فوقع قبل الفعل فاصلاً بينه وبين إذن «اليمين» مبتدأ مؤخر «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وارفعا» معطوف على انصب «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «إذن» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا وقع إذن، والجملة من وقع المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة «إذا» إليها «من بعد» جار ومجرور متعلق بوقع، وبعد مضاف، و«عطف» مضاف إليه «وقعا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إذن الواقع فاعلاً، والجملة من وقع المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة.

(2) إذن: حرفُ جوابٍ وجزاء، والجزاء أنها تدل على جملةٍ بعدها تكون غالباً مسبَّبَةً عما قبلَها.

(3) لا يرتبط ما بعدَها بما قبلها في الإعراب، برغم ارتباطهما بالمعنى الذي يتحقق به الجزاء.

(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

إِذَنْ واللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ

٦٨٢ ـ وَبَيْنَ «لَا» وَلَامِ جَرٍّ الْتُزِمْ إظْهَارُ «أَنْ» نَاصِبَةً وَإنْ عُدِمْ[١]

٦٨٣ ـ «لَا» فَأَنَ اعْمِلْ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَرا وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا[٢]

٦٨٤ ـ كَذَاكَ بَعْدَ «أَوْ» إذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا «حَتَّى» أَوِ «الَّا» أَنْ خَفِي[٣]

اختصت «أنْ»[4] من بين نواصب المضارع بأنها تعمل مُظْهَرَةً ومُضْمَرَةً.

فتظهر وُجُوباً إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية، نحو: «جِئْتُكَ لِئَلَّا تَضْرِبَ زيداً».

وتظهر جوازاً إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية، نحو: «جئتك لأقرأ» و«لأن أقرأ»، هذا إذا لم تسبقها «كان» المنفية.

فإن سبقتها «كان» المنفية وجب إضمار «أنْ»، نحو: «ما كان زيد لِيَفْعَلَ» ولا تقول: «لأن يفعل» قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ﴾ [الأنفال: ٣٣][5].

---

(١) «وبين» ظرف متعلق بقوله: «التزم» الآتي، وبين مضاف، و«لا» قصد لفظه: مضاف إليه «ولام» معطوف على لا، ولام مضاف، و«جر» مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبني للمجهول «إظهار» نائب فاعل لالتزم، وإظهار مضاف، و«أن» قصد لفظه: مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله «ناصبة» حال من أن «وإن» شرطية «عدم» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط.

(٢) «لا» قصد لفظه: نائب فاعل فعله هو «عدم» في البيت السابق «فأن» الفاء واقعة في جواب الشرط «أن» قصد لفظه: مفعول مقدم لأعمل «أعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «مظهراً» بزنة اسم المفعول: حال من «أن» الواقعة مفعولاً «أو مضمراً» معطوف على قوله: مظهراً «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «أضمر» الآتي آخر البيت، وبعد مضاف، و«نفي» مضاف إليه، ونفي مضاف، و«كان» قصد لفظه: مضاف إليه «حتماً» نعت لمصدر محذوف، أي: إضماراً حتماً «أضمرا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أن، والألف للإطلاق.

(٣) «كذاك» جار ومجرور متعلق بقوله: «خفي» الآتي في آخر البيت، أو متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لخفي، أي: خفي خفاء مثل ذلك الخفاء «بعد» ظرف متعلق بخفي، وبعد مضاف، و«أو» قصد لفظه: مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بخفي أيضاً «يصلح» فعل مضارع «في موضعها» الجار والمجرور متعلق بيصلح، وموضع مضاف، وها: مضاف إليه «حتى» قصد لفظه: فاعل يصلح «أو» عاطفة «إلا» معطوف على حتى «أن» قصد لفظه مبتدأ «خفي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أن، والجملة من خفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وهو أن.

وتقدير البيت: «أنْ» خفي خفاء مثل ذلك الخفاء بعد «أو» إذا كان يصلح في موضع «أو» حتى أو إلا.

(4) وهي المصدرية، لا الزائدة، ولا المخففة من الثقيلة، ولا التفسيرية.

(5) وتسمى اللام: لام الجحود، أي: الإنكار، ويسميها سيبويه: لام النفي.

ويجب إضمار «أن» بعد «أو» المُقَدَّرة بحتى أو إلَّا ، فتقدَّر بحتى إذا كان الفعلُ الذي قبلها [مما] ينقضي شيئاً فشيئاً ، وتُقدَّر بإلَّا إن لم يكن كذلك ؛ فالأول كقوله : [الطويل]

ش٣٢٢ ـ لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلَّا لِصَابِرِ (١)

أي : لأستسهلَنَّ الصَّعْبَ حتى أُدْرِكَ المُنَى ، فـ«أدرك» : منصوب بـ«أن» المقدَّرة بعد «أو» التي بمعنى «حتى» ، وهي واجبة الإضمار ، والثاني كقوله : [الوافر]

ش٣٢٣ ـ وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا (٢)

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي استشهد بها كثير من النحاة، ولم ينسبوها إلى قائل معين.

الإعراب: «**لأستسهلن**» اللام موطئة للقسم، والفعل المضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «**الصعب**» مفعول به لأستسهل «**أو**» حرف عطف، ومعناه هنا حتى «**أدرك**» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد أو، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «**المنى**» مفعول به لأدرك «**فما**» الفاء حرف دال على التعليل، ما: نافية «**انقادت**» انقاد: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**الآمال**» فاعل انقاد «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**لصابر**» جار ومجرور متعلق بانقاد.

الشاهد فيه: قوله: «أو أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله: «أدرك» بعد «أو» التي بمعنى حتى، بأن المضمرة وجوبًا.

(٢) هذا البيت لزياد الأعجم.

اللغة: «غمزت» الغمز: جس باليد يشبه النخس «قناة» هي الرمح «قوم» رجال «كعوبها» الكعوب: جمع كعب، وهو طرف الأنبوبة الناشز.

المعنى: يريد أنه إذا اشتد على جانب قوم، رماهم بالدواهي، وقذفهم بالشدائد والأوابد، وضرب ما ذكره مثلاً لهذا.

الإعراب: «**كنت**» كان: فعل ماض ناقص، والتاء التي للمتكلم اسمه «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**غمزت**» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «**إذا**» إليها «**قناة**» مفعول به لغمزت، وقناة مضاف، و«**قوم**» مضاف إليه «**كسرت**» فعل ماض وفاعله، والجملة جواب إذا، وجملتا الشرط والجواب في محل نصب خبر كان «**كعوبها**» كعوب: مفعول به لكسرت، وكعوب مضاف، وها: مضاف إليه «**أو**» عاطفة، وهي هنا بمعنى إلا «**تستقيما**» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد أو، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى «قناة قوم».

الشاهد فيه: قوله: «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع ـ الذي هو تستقيم ـ بأن مضمرة وجوبًا بعد «أو» التي بمعنى إلا.

أي: كسرت كُعوبها إلا أن تستقيم، فـ«تستقيم»: منصوب بـ«أَنْ» بعد «أو» واجبةَ الإضمار.

٦٨٥ ـ وَبَعْدَ حَتَّى هكَذَا إضْمَارُ «أَنْ» حَتْمٌ كَـ«جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ»(١)

ومما يجب إضمار «أَنْ» بعده: حتى(2)، نحو: «سِرْتُ حَتَّى أدخُلَ البَلَدَ»، فـ«حتى»: حرفُ [جر]، و«أَدْخُلَ»: منصوب بأن المُقَدَّرَة بعد حتى، هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً(3).

فإن كان حالاً، أو مُؤَوَّلاً بالحال: وجب رَفْعُهُ، وإليه الإشارة بقوله:

٦٨٦ ـ وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً اوْ مُؤَوَّلا بِهِ ارْفَعَنَّ وَانْصِبِ المُسْتَقْبَلَا(٤)

فتقول: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ الْبَلَدَ» بالرفع، إن قلتَه وأنت داخل، وكذلك إن كان الدخول قد وَقَعَ وَقَصَدْتَ به حكايةَ تلك الحال، نحو: «كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أدْخُلُها»(5).

---

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «إضمار» الآتي، وبعد مضاف، و«حتى» قصد لفظه: مضاف إليه «هكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في الخبر الآتي «إضمار» مبتدأ، وإضمار مضاف، و«أن» قصد لفظه: مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ «كجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حتى» حرف جر بمعنى كي «تسر» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول به لتسر، وذا مضاف، و«حزن» مضاف إليه، والفعل المضارع الذي هو تسر في تأويل مصدر بواسطة أن المحذوفة، وهذا المصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بجد.

(2) وهي «حتى» الموضوعة لانتهاء الغاية، وهي جارّةٌ للمصدر المؤوَّل من «أن» المصدرية المضمَرَة وفعلها.

(3) وذلك بالنظر إلى زمن التكلُّم.

(٤) «وتلو» معناه تالي، أي: واقع بعد حتى، مفعول مقدم على عامله وهو قوله: «ارفعن» الآتي، وتلو مضاف، و«حتى» قصد لفظه: مضاف إليه «حالاً» منصوب على الحالية من تلو حتى «أو مؤولاً» معطوف على قوله: حالاً «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «مؤولاً» «ارفعن» ارفع: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانصب» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت فاعل «المستقبلا» مفعول به لانصب.

(5) ولأجل الاختلاف في تقدير المعنى قد يقع الخلافُ في نصبٍ أو رفعٍ بـ«حتى» في بعض العبارات؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] فالنصب على أن المعنى: وزلزلوا إلى أن يقولَ الرسول... وقد قرأ نافعٌ المدنيُّ من العشرة ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ برفعه والمعنى: وزلزلوا حالَ قولِ الرسول...

ويلزم النصبُ كذلك بعد «حتى» إذا كانت تعليلية؛ أي: بمعنى «كي»؛ كقولك لعاصٍ: أطع الله حتى يرضى عليك!

٦٨٧ ـ وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ «أَنْ» وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ[١]

يعني أنَّ «أَنْ» تنصب ـ وهي واجبةُ الحذف ـ الفعلَ المضارعَ بعد الفاء المجابِ بها نَفْيٌ مَحْضٌ، أو طلبٌ مَحْضٌ، فمثالُ النفي: «ما تأتينا فَتُحَدِّثَنَا» وقد قال تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦][٢]، ومعنى كون النفي محضاً: أن يكون خالصاً من معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصاً منه، وَجَبَ رَفْعُ ما بعد الفاء، نحو: «ما أَنْتَ إلا تأتينا فتحدثُنَا»[٣][4]، ومثالُ الطلب ـ وهو يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعَرْضَ، والتَّحْضِيض، والتمني ـ

فالأمر نحو: «ائْتِنِي فأُكْرِمَكَ»، ومنه: [الرجز]

---

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «نصب» الآتي في آخر البيت، وبعد مضاف، و«فا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وفا مضاف، و«جواب» مضاف إليه، وجواب مضاف، و«نفي» مضاف إليه «أو طلب» معطوف على نفي «محضين» نعت لنفي وطلب «أن» قصد لفظه: مبتدأ «وسترها» الواو للحال، ستر: مبتدأ، وستر مضاف، وها مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ وهو ستر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال، أو لا محل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره «نصب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أن، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو «أن»، والتقدير: «أن» نصبت في حال كون استتارها واجباً بعد فاء جواب نفي محض أو طلب محض.

(٢) ومثل الآية الكريمة ـ في نصب المضارع المقترن بفاء السببية بعد النفي ـ قول جميل بن معمر العذري:

فَكَيْفَ وَلَا تُوفِي دِمَاؤُهُمُ دَمِي وَلَا مَالُهُمْ ذُو نَدْهَةٍ فَيَدُونِي

الشاهد في قوله: «فيدوني» أي: يعطوا ديتي، فإنه منصوب بحذف النون، وأصله: «يدونني»، وقوله: «مالهم ذو ندهة» هو بفتح النون وسكون الدال، ومعناه: ذو كثرة.

(٣) هذا الوجوب مسلم فيما إذا انتقض النفي بإلا قبل ذكر الفعل المقترن بالفاء، كالمثال الذي ذكره الشارح، فأما إذا وقعت «إلا» بعد الفعل، نحو: «ما تأتينا فتكلمنا إلا بخير» فإنه يجوز في الفعل المقترن بالفاء وجهان: الرفع والنصب، وزعم الناظم وابنه أنه يجب فيه الرفع، وهو مردود بقول الشاعر:

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقَ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أعرَفُ

يُروى قوله: «فينطق» بالرفع والنصب، ونص سيبويه على جوازهما.

(4) النفي لا يكون محضاً إذا انتقض بـ«إلا»؛ كما ذكر الشارح، ومثله لا يكون النفي محضاً إذا:

ـ كان مسبوقاً باستفهام تقريري، كقولك: ألم تأتني فأحسنُ إليك.

ـ وكان متلوّاً بنفي: لأن نفيَ النفي إثباتٌ.

ش٣٢٤ ـ يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا   إلَـى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[١]

والنهي، نحو: «لا تضرب زيداً فيَضرِبَكَ»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١].

والدعاء، نحو: «رَبِّ انْصُرْنِي فَلَا أُخْذَلَ»، ومنه: [الرمل]

ش٣٢٥ ـ رَبِّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ   سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ[٢]

والاستفهام، نحو: «هَلْ تُكْرِمُ زَيْداً فَيُكْرِمَكَ؟»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣].

والعَرْضُ، نحو: «أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْراً»، ومنه قولُه: [البسيط]

---

(١) البيت لأبي النجم ـ الفضل بن قدامة ـ العجلي.

اللغة: «عَنَقًا» بفتح العين المهملة والنون جميعًا: هو ضرب من السير «فسيحا» واسع الخطى، وأراد سريعًا.

الإعراب: «**يا**» حرف نداء «**ناق**» منادى مرخم «**سيري**» فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «**عَنَقًا**» مفعول مطلق عامله «سيري» وأصله نعت لمحذوف، والتقدير: سيري سيرًا عَنَقًا «**فسيحا**» صفة لعنق «**إلى سليمان**» جار ومجرور متعلق بسيري «**فنستريحا**» الفاء للسببية، نستريح: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، والألف للإطلاق، وفي «نستريح» ضمير مستتر وجوبًا تقديره نحن.

الشاهد فيه: قوله: «فنستريحا» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نستريح بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب الأمر.

(٢) البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين.

الإعراب: «**رب**» منادى بحرف نداء محذوف، وقد حذفت ياء المتكلم اجتزاء بكسر ما قبلها «**وفقني**» وفق: فعل دعاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به «**فلا**» الفاء فاء السببية، ولا: نافية «**أعدل**» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**عن سنن**» جار ومجرور متعلق بأعدل، وسنن مضاف، و«**الساعين**» مضاف إليه «**في خير**» جار ومجرور متعلق بالساعين، وخير مضاف، و«**سنن**» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: «أعدل» ـ بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب الدعاء.

ش٣٢٦ ـ يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا[١]

والتَّحْضِيضُ، نحو: «لَوْلَا تأتينا فَتُحَدِّثَنَا»، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقين: ١٠].

والتمني، نحو: «لَيْتَ لي مَالاً فَأَتَصَدَّقَ مِنْهُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٧٣].

ومعنى «**أن يكون الطلب مَحْضاً**» ألا يكون مدلولاً عليه باسم فِعْلٍ، ولا بلفظ الخبر، فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين[2]، وَجَبَ رفعُ ما بعد الفاء، نحو: «صَهْ فَأُحْسِنُ إِلَيْكَ، وَحَسْبُكَ الحَدِيثُ فَيَنَامُ النَّاسُ».

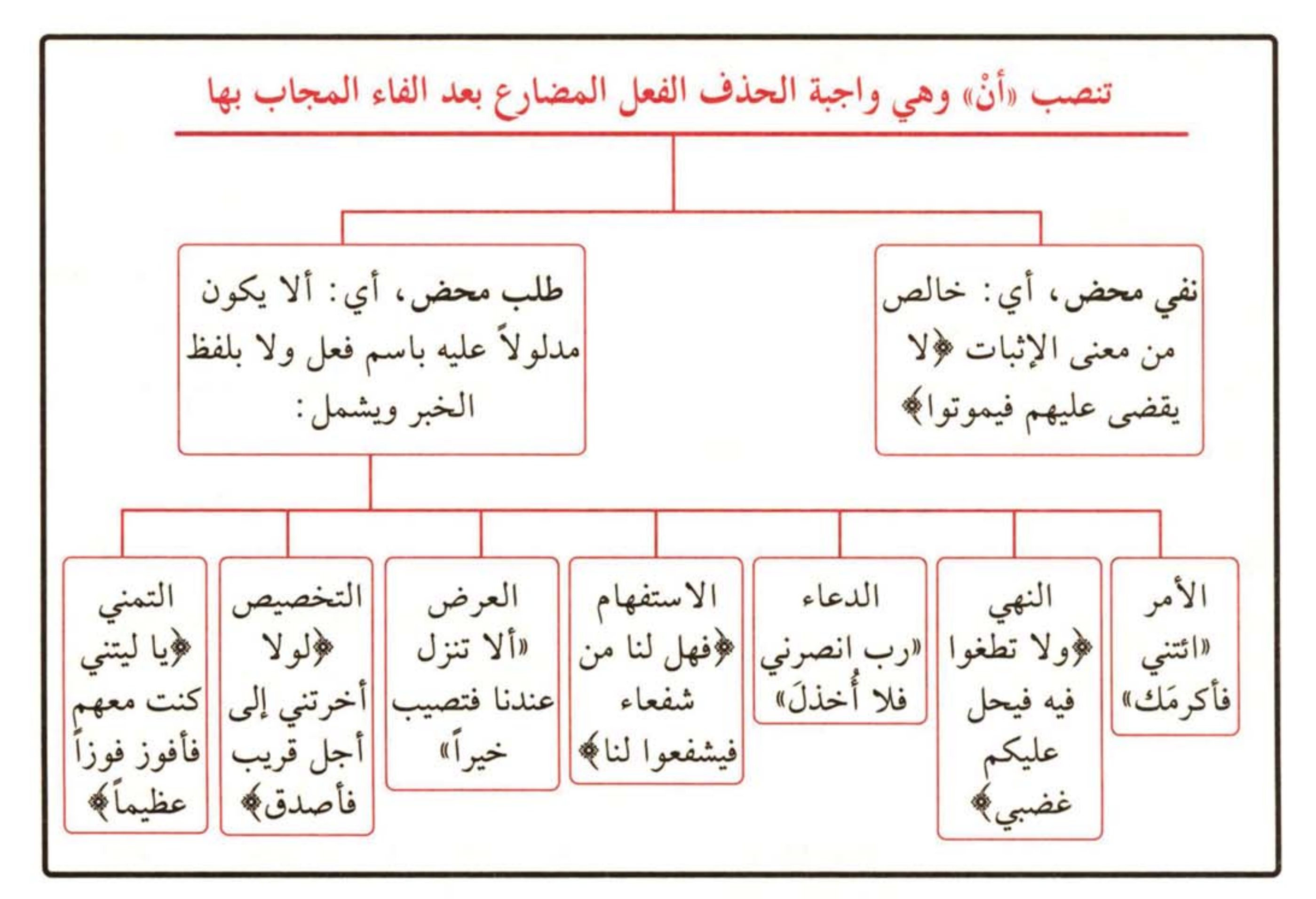
---

(١) وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

الإعراب: «**يا**» حرف نداء «**ابن**» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، و«ابن» مضاف، و«**الكرام**» مضاف إليه «**ألا**» أداة عرض «**تدنو**» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**فتبصر**» الفاء فاء السببية، وتبصر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**ما**» اسم موصول: مفعول به لتبصر مبني على السكون في محل نصب «**قد**» حرف تحقيق «**حدثوك**» فعل وفاعل ومفعول به أول، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بحدثوا على أنه مفعول ثان له، والتقدير: حدثوكه «**فما**» الفاء للتعليل، ما: نافية «**راء**» مبتدأ «**كمن**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «**سمعا**» سمع: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة المجرورة محلًّا بالكاف، والجملة لا محل لها صلة «من» المجرورة محلًّا بالكاف.

الشاهد فيه: قوله: «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو تبصر ـ بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب العرض.

(2) وثمةَ ثالثٌ، وهو الطلب بالمصدر، كقولك: سكوتاً فينامُ الناس. «شرح الأشموني» ٣/ ٤٤٥.



٦٨٨ ـ وَالوَاوُ كَالفَا إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ كَـلَا تَـكُـنْ جَـلْـداً وَتُـظْـهِـرَ الـجَـزَعْ[١]

يعني أن المواضع التي يُنْصَبُ فيها المضارعُ بإضمار «أنْ» وُجُوباً بعد الفاء ينصب فيها كُلِّهَا بـ «ـأنْ» مضمرةً وُجُوباً بعد الواو إذا قُصِدَ بها المُصَاحبة[2]، نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَـٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] وقوله: [الوافر]

---

(١) «الواو» مبتدأ «كالفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إن» شرطية «تفد» فعل مضارع فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الواو «مفهوم» مفعول به لتفد، ومفهوم مضاف، و«مع» مضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول محذوف على غرار ما سبق مراراً، لا: ناهية «تكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، «جلداً» خبر تكن «وتظهر» الواو واو المعية، تظهر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية، وهو محل الشاهد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الجزع» مفعول به لتظهر، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف. ولك في هذا وأمثاله أن تقول: منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف.

(2) وتُسمى «واو المعيّة»، وهي التي تجمع بين شيئين في آن، ويكون ما بعدَها جواباً لما قبلها. فهي تختلف عن «واو العطف».

ش٣٢٧ ـ فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى ... لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ(١)

وقوله: [الكامل]

ش٣٢٨ ـ لَاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ(٢)

---

(١) البيت لدثار بن شيبان النمري، أحد بني النمر بن قاسط، من كلمة عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتًا رواها له أبو السعادات ابن الشجري في «مختاراته» (ص٦ ق٣) في أثناء مختار شعر الحطيئة، والبيت من شواهد سيبويه (١/ ٤٢٦) ونُسب في «الكتاب» للأعشى، وليس في شعره، وهو أيضًا من شواهد ابن هشام في «أوضح المسالك» (رقم ٥٠١) و«شذور الذهب» (رقم ١٥٤)، وابن الأنباري في «الإنصاف» (٣٥١) وروايته: «ادعي وأدع فإن أندى» كرواية ابن الشجري، ومجازها أن «وأدع» مجزوم بلام أمر محذوفة، أي: ادعي ولأدع، وقبل البيت المستشهد به قوله:

تَقُولُ حَلِيلَتِي لَمَّا اشْتَكَيْنَا ... سَيُدرِكُنَا بَنُو القَرْمِ الهِجَانِ

سَيُدْرِكُنَا بَنُو القَمَرِ ابنِ بَدرٍ ... سِرَاجُ اللَّيلِ لِلشَّمْسِ الحَصَانِ

اللغة: «أندى» أفعل تفضيل من الندى، بفتح النون مقصورًا: وهو بعد الصوت.

الإعراب: «**فقلت**» فعل وفاعل «**ادعي**» فعل أمر، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «**وأدعو**» الواو واو المعية، أدعو: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**إن**» حرف توكيد ونصب «**أندى**» اسم إن «**لصوت**» اللام زائدة مضاف، وصوت: مضاف إليه «**أن**» مصدرية «**ينادي**» فعل مضارع منصوب بأن، وأن وما عملت فيه في تأويل مصدر مرفوع خبر إن «**داعيان**» فاعل ينادي، وتقدير الكلام: إن أجهر صوت مناداة داعيين.

الشاهد فيه: قوله: «وأدعو» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: «وأدعو» ـ بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية في جواب الأمر.

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي، ونسبه ياقوت (معجم البلدان ٧/ ٣٨٤) وأبو الفرج (الأغاني ١١/ ٣٩ بولاق) للمتوكل الكناني.

الإعراب: «**لا**» ناهية «**تنه**» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**عن خلق**» جار ومجرور متعلق بـ«تنه»، «**وتأتي**» الواو واو المعية، تأتي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**مثله**» مثل: مفعول به لتأتي، ومثل مضاف، والهاء مضاف إليه «**عار**» خبر لمبتدأ محذوف، أي: ذلك عار «**عليك**» جار ومجرور متعلق بعار «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط، والجملة بعده شرط إذا، وجوابه محذوف يدل عليه ما قبله ، والجملة من الشرط وجوابه معترضة بين الصفة وموصوفها لا محل لها من الإعراب «**عظيم**» صفة لعار.

الشاهد فيه: قوله: «وتأتي» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: «تأتي» ـ بعد واو المعية في جواب النهي بأن مضمرة وجوبًا.

وقوله: [الوافر]

ش٣٢٩ ـ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ[١]

واحترز بقوله: «إنْ تُفدْ مفهومَ مع» عما إذا لم تُفدْ ذلك، بل أرَدتَ التشريك بين الفعل والفعل، أو أردت جَعلَ ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف، فإنه لا يجوز حينئذ النصبُ، ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» **ثلاثةُ أوْجُهٍ**: **الجزمُ** على التشريك بين الفعلين، نحو: «لا تأكل السمك وتَشربُ اللبن»[2] **والثاني**: الرفعُ على إضمار مبتدأ، نحو: «لا تأكل السمك وتَشربُ اللبنَ» أي: وأنت تشربُ اللبنَ[3]، **والثالث**: النصبُ على معنى النهي عن الجمع بينهما، نحو: «لا تأكل السمك وتَشربَ اللبنَ» أي: لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشربَ اللبن، فينصب هذا الفعل بأن مضمرةً.

---

(١) هذا البيت للحطيئة، من قصيدة أولها في رواية الأكثرين:

أَلَا أَبلِغْ بَنِي عَوفِ بنِ كَعبٍ ... وَهَل قَومٌ عَلَى خُلُقٍ سَوَاءُ

وروى أبو السعادات ابن الشجري في أولها نسيبًا، وأوله:

أَلَا قَالَتْ أُمَامَةُ هَلْ تَعَزَّى ... فَقُلتُ أُمَامَ قَدْ غُلِبَ العَزَاءُ

اللغة: «جاركم» يطلق الجار في العربية على عدة معان: منها المجير، والمستجير، والحليف، والناصر.

الإعراب: «**ألم**» الهمزة للتقرير، ولم: نافية جازمة «**أك**» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**جاركم**» جار: خبر «أك»، وجار مضاف، وضمير المخاطبين مضاف إليه «**ويكون**» الواو واو المعية، يكون: فعل مضارع ناقص منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية «**بيني**» بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر «يكون» تقدم على اسمه، وبين مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**وبينكم**» معطوف على بيني «**المودة**» اسم «يكون» تأخر عن خبره «**والإخاء**» معطوف على «المودة».

الشاهد فيه: قوله: «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: «يكون» ـ بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الاستفهام.

ومثل هذا البيت قول صَخر الغَيِّ الهذلي:

فَلَا تَقعُدنَّ عَلَى زَخَّةٍ ... وَتُضمِرَ في القَلبِ وَجدًا وَخِيفَا

(2) أي: لا تأكلِ السمكَ، ولا تشرَبِ اللبن. فتُقدَّرُ «لا» الناهية قبل المعطوف.

(3) فالنهي عن أكل السمك، وأما شرب اللبن فمباحٌ منك إن قلت ذلك!

٦٨٩ ـ وَبَعْدَ غَيرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدْ إنْ تَسْقُطِ الفَا وَالجَزاءُ قَدْ قُصِدْ(١)

يجوز في جواب غير النفي من الأشياء التي سَبَقَ ذكرها أن تجزم إذا سقطت الفاء وقُصِدَ الجزاء، نحو: «زُرْنِي أَزُرْكَ»، وكذلك الباقي، وهل هو مجزوم بشرط مُقَدَّرٍ، أي: زُرْنِي فإنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ، أو بالجملة قبله؟ قولان(٢)، ولا يجوز الجزم في النفي، فلا تقول: «ما تأتينا تحدِّثْنا».

٦٩٠ ـ وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نهيٍ أَنْ تَضَعْ «إن» قَبْلَ «لَا» دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ(٣)

لا يجوز الجزمُ عند سقوط الفاءِ بعد النهي، إلا بشرط أن يصحَّ المعنى بتقدير دخول «إن» [الشرطية] على «لا»؛ فتقول: «لا تَدْنُ من الأسد تَسلَم» بجزم «تسلم»، إذ يصح «إن لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَم» ولا يجوز الجزم في قولك: «لا تَدْنُ من الأسد يأكُلُكَ»، إذ لا يصح «إن لا تَدْنُ من الأسد يأكُلْكَ»، وأجاز الكسائي ذلك، بناء على أنه لا يشترط عنده دخول «إنْ» على «لا»، فجزمه على معنى «إن تَدْن من الأسد يأكُلْكَ».

---

(١) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «اعتمد» الآتي، وبعد مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«النفي» مضاف إليه «جزماً» مفعول مقدم لاعتمد «اعتمد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «تسقط» فعل مضارع، فعل الشرط «الفا» قصر ضرورة: فاعل تسقط «والجزاء» الواو واو الحال، الجزاء: مبتدأ «قد» حرف تحقيق «قصد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجزاء، والجملة من قصد ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

(٢) ذهب الجمهور إلى أن الجازم بعد الطلب هو شرط مقدر، وذهبوا أيضًا إلى أنه يجب تقدير «إن» من بين أدوات الشرط، وذهب قوم إلى أن الجازم هو نفس الجملة السابقة، وهؤلاء على فريقين: فريق منهم قال: تضمنت الجملة معنى الشرط فعملت عمله، كما عمل «ضربًا» في نحو قولك: «ضربًا زيدًا» عَمَلَ اضرب حين تضمن معناه. وفريق قال: بل العامل الجملة؛ لكونها نائبة عن أداة الشرط. ومن الناس من قال: الجازم لام أمر مقدرة؛ فالأقوال على التفصيل أربعة عند التحقيق.

(٣) «وشرط» مبتدأ، وشرط مضاف، و«جزم» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بشرط أو بجزم، وبعد مضاف، و«نهي» مضاف إليه «أن» مصدرية «تضع» فعل مضارع منصوب بأن، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، و«أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ «إن» قصد لفظه: مفعول به لتضع «قبل» ظرف متعلق بتضع، وقبل مضاف، و«لا» قصد لفظه: مضاف إليه «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «إن» السابق، ودون مضاف، و«تخالف» مضاف إليه «يقع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تخالف، والجملة من يقع وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت لتخالف.

٦٩١ ـ وَالأَمْرُ إنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلَا تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلَا[١]

قد سبق أنه إذا كان الأمرُ مدلولاً عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر، لم **يجز نَصْبُه بعد الفاء**[٢]، وقد صَرَّحَ بذلك هنا فقال: متى كَان الأمْرُ بغير صيغة افْعَلْ ونحوها فَلَا ينتصب جوابُه، ولكن لو أسقطْتَ الفاء جَزَمْتَه، كقولك: «صَهْ أُحسِنْ إليكَ، وحَسبُكَ الحديثُ يَنَمِ النَّاسُ»[٣] وإليه أشار بقوله: «وَجَزْمَهُ اقْبَلَا».

٦٩٢ ـ وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ[٤]

أجاز الكوفيون قاطبةً أن يُعَامل الرجاءُ مُعَامَلَةَ التمني[5]، فينصب جوابه المقرون بالفاء، كما نصب جواب التمنِّي، وتابعهم المصنف، ومما وَرَدَ منه قولُه تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ

(١) «والأمر» مبتدأ «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «كان» وغير مضاف، و«افعل» مضاف إليه «فلا» الفاء لربط الجواب بالشرط، لا: ناهية «تنصب» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جوابه» جواب: مفعول به لتنصب، وجواب مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من تنصب وفاعله المستتر فيه في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «وجزمه» الواو عاطفة أو للاستئناف، جزم: مفعول به مقدم لقوله: «اقبلا» الآتي، وجزم مضاف، والهاء مضاف إليه «اقبلا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) يريد: «لم يجز نصب جوابه بعد الفاء» فحذف المضاف.

(٣) ومن ذلك قول قطري بن الفجاءة التميمي:

وَقَولِيَ كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مَكَانَكِ تُحمَدِي أو تَستَرِيحي

(٤) «والفعل» مبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله: «نصب» الآتي، وبعد مضاف، و«الفاء» مضاف إليه «في الرجا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: «نصب» الآتي «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل نائب فاعل، والجملة من نصب ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «كنصب» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف، أي: نصب نصباً كائناً كنصب... إلخ، ونصب مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «إلى التمني» جار ومجرور متعلق بقوله: «ينتسب» الآتي «ينتسب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من ينتسب وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة «ما» الموصولة.

(5) والفرق بينهما أن الرجاء يكون فيما يُتَوَقَّعُ وقوعُهُ ونيلُهُ، وأما التمني فهو فيما لا يمكن أن يُنال.

﴿ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧] في قراءة مَن نصب «أطلع» وهو حفص عن عاصم(1).

٦٩٣ ـ وَإنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ «أن» ثابِتاً أو مُنْحَذِفْ(٢)

يجوز أن يُنْصَبَ بأن محذوفةً أو مذكورةً بعد عاطفٍ تَقَدَّمَ عليه اسمٌ خالصٌ؛ أي: غيرُ مقصود به معنى الفعل(3)، وذلك كقولِهِ: [الوافر]

ش٣٣٠ ـ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إليّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ(٤)

(1) رواية حفصٍ عن عاصم بالنصب؛ كما ذكر المصنف رحمه الله، وقرأ الباقون من العشرة ورواتهم بالرفع؛ كما ذكر ابن الجزري في «النشر» ٢/ ٢٧٨.

وأوَّلَ البصريون هذا النصبَ في الآية على أنه جوابٌ للأمر في قوله: «ابْنِ لي». وقيل: أُشرِبت «لعل» التي هي للرجاء معنى «ليت» التي هي للتمنّي.

(٢) «إن» شرطية «على اسم» جار ومجرور متعلق بقوله: «عطف» الآتي «خالص» نعت لاسم «فعل» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام: وإن عطف فعل «عطف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل، والجملة من عطف المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة «تنصبه» تنصب: فعل مضارع، جواب الشرط، والهاء مفعول به «أن» قصد لفظه: فاعل تنصب «ثابتاً» حال من «أن» «أو» عاطفة «منحذف» معطوف على قوله: «ثابتاً» ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

(3) أي: ما ليس مؤولاً بالفعل.

وعبارة الشارح هنا فيها شيء من غموض، وأوضح منها عبارة المكودي يشرح البيت:

يعني: أن الفعل المضارعَ إذا عُطِفَ على اسم خالصٍ انتصب بـ«أنْ»، ويجوز حينئذٍ إظهارها وإضمارُها. «شرح المكودي» ص٢٧٦.

(٤) البيت لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ابنه يزيد.

اللغة: «عباءة» جبة من الصوف ونحوه، ويقال فيها عباية أيضًا «تقر عيني» كناية عن سكون النفس وعدم طموحها إلى ما ليس في يدها «الشفوف» جمع شف، بكسر الشين وفتحها: وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.

الإعراب: «ولبس» مبتدأ، ولبس مضاف، و«عباءة» مضاف إليه «وتقر» الواو واو العطف، تقر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد الواو العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل «عيني» عين: فاعل تقر، وعين مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «أحب» خبر المبتدأ «إليَّ» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضًا، ولبس مضاف، و«الشفوف» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قولها: «وتقر» حيث نصبت الفعل المضارع ـ وهو «تقر» ـ بأن مضمرة جوازًا بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو لبس.

فـ«تَقَرَّ» منصوب بـ«أنْ» محذوفَةً، وهي جائزةُ الحَذْفِ، لأن قبله اسماً صريحاً، وهو لُبْسُ، وكذلك قولُه: [البسيط]

ش٣٣١ ـ [إنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ   كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ][(١)]

= والمراد بالاسم الخالص: الاسم الذي لا تشوبه شائبة الفعلية، وذلك بأن يكون جامدًا جمودًا محضًا، وقد يكون مصدرًا، كلبس في هذا الشاهد، وقد يكون اسمًا علمًا، كما تقول: لولا زيد ويحسن إليَّ لهلكت، أي: لولا زيد وإحسانه إليَّ، ومن هذا القبيل قول الشاعر:

وَلَولَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أعِزَّةٌ   وآلُ سُبَيعٍ أو أسُوأَكَ عَلْقَمَا

أسوأك: منصوب بأن المضمرة، والمعطوف عليه رجال، وعلقم: منادى بحرف نداء محذوف، وأصله «علقمة» فرخمه بحذف التاء على لغة من ينتظر الحرف المحذوف.

(١) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي، وقد سقط برمته من بعض نسخ الشرح.

اللغة: «سليكًا» بصيغة المصغر: هو سليك ابن السلكة ـ بزنة همزة، وهي أمه ـ أحد ذؤبان العرب وشذاذهم، وكان من حديثه أنه مر ببيت من خثعم، وأهله خلوف، فرأى امرأة شابة بَضَّة، فنال منها، فعلم بهذا أنس بن مدركة الخثعمي، فأدركه فقتله «أعقله» مضارع عقل القتيل، أي: أدى ديته «عافت» كرهت، وامتنعت، وأراد: أن البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لم يضربها راعيها لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب، ويقال: الثور في هذا الكلام نبت من نبات الماء، تراه البقر حين ترد الماء فتعاف الورود، فيضربه البقار لينحيه عن مكان ورودها حتى ترد، انظر «حيوان» الجاحظ (١/ ١٨)، والأول أشهر وأعرف، ووقع في شعر الأعشى ما يبينه، وقال الهيبان الفقيمي، وعبر عن الثور باليعسوب على التشبيه:

كَمَا ضُرِبَ اليَعسُوبُ أن عَافَ بَاقِرٌ   وَمَا ذَنْبُهُ إنْ عَافَتِ المَاءَ بَاقِرُ

المعنى: يشبه نفسه إذ قتل سليكًا ثم وداه ـ أي: أدى دينه ـ بالثور يضربه الراعي لتشرب الإناث من البقر، والجامع في التشبيه بينهما تلبس كل منهما بالأذى لينتفع سواه.

الإعراب: «**إني**» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «**وقتلي**» الواو عاطفة، قتل: معطوف على اسم إن، وقتل مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «**سليكًا**» مفعول به لقتل «**ثم**» حرف عطف «**أعقله**» أعقل: فعل مضارع منصوب بأن محذوفة جوازًا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والهاء مفعول به «**كالثور**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «**يضرب**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الثور، والجملة من يضرب ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب حال من الثور «**لما**» حرف ربط «**عافت**» عاف: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**البقر**» فاعل عاف.

الشاهد فيه: قوله: «ثم أعقله» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: «أعقل» ـ بأن مضمرة جوازًا بعد ثم التي للعطف، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو «قتلي». =

فـ«أعقِلَهُ»: منصوبٌ بـ«أن» محذوفَةً، وهي جائزةُ الحذفِ، لأن قبله اسماً صريحاً، وهو «قَتْلِي»، وكذلك قوله]: [البسيط]

ش٣٣٢ ـ لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرْضِيَهُ   مَا كُنْتُ أُوثِرُ إتْرَاباً عَلَى تَرَبِ(١)

فـ«أرضيَهُ»: منصوب «بأن» محذوفَةً جوازاً بعد الفاء، لأن قبلها اسماً صريحاً، وهو «تَوَقُّعُ»، وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] فـ«يُرسِلَ»: منصوب بـ«أن» الجائزة الحذف، لأن قبله «وَحْياً» وهو اسم صريح.

فإن كان الاسمُ غيرَ صريح ـ أي: مقصوداً به معنى الفعل ـ لم يجز النصب، نحو: «الطائرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذبابُ» فـ«يغضب»: يجب رفعه؛ لأنه معطوف على «طائر» وهو اسمٌ غيرُ صريحٍ، لأنه واقعٌ مَوْقِعَ الفعلِ، من جهة أنه صلة لأل، وحَقُّ الصلة أن تكون جملةً،

= والاسم الخالص من التقدير بالفعل هو الاسم الجامد، سواء أكان مصدرًا، كما في هذا البيت وبيت ميسون بنت بحدل (رقم ٣٣٠) والبيت الآتي (رقم ٣٣٢)، أم كان غير مصدر، كما قد ذكرنا لك ذلك واستشهدنا له في شرح البيت السابق.

(١) البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

اللغة: «توقع» انتظار وارتقاب «معتر» هو الفقير الذي يتعرض للجَدَى والمعروف «أوثر» أفضل وأرجح «إترابًا» مصدر أترب الرجل: إذا استغنى «ترب» هو الفقر والعوز، وأصله لصوق اليد بالتراب.

المعنى: يقول: لولا أنني أرتقب أن يتعرض لي ذو حاجة فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى على الفقر. وللعلامة الصبان ـ وتبعه العلامة الخضري ـ هنا زلة سببها عدم الوقوف على معاني الكلمات كما ذكرنا، وتقليد من سبقه، والله يغفر لنا وله، ويتجاوز عنا وعنه.

الإعراب: «**لولا**» حرف يقتضي امتناع الجواب لوجود الشرط «**توقع**» مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، وتقدير الكلام: لولا توقع معتر موجود، وتوقع مضاف، و«**معتر**» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «**فأرضيه**» الفاء عاطفة، أرضي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد الفاء العاطفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والهاء مفعوله «**ما**» نافية «**كنت**» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «**أوثر**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة من أوثر وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره جواب لولا «**إترابًا**» مفعول به لأوثر «**على ترب**» جار ومجرور متعلق بأوثر.

الشاهد فيه: قوله: «فأرضيه» حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو «أرضى» ـ بأن مضمرة جوازًا بعد الفاء العاطفة التي تقدم عليها اسم صريح، وهو قوله: «توقع».

فوضع «طائر» موضع «يطير» والأصل: «الذي يطير» فلما جيء بأل، عُدِلَ عن الفعل [إلى اسم الفاعل] لأجل أل؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء.

٦٩٤ ـ وَشَذَّ حَذْفُ «أنْ» وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى[١]

لما فَرَغَ من ذكر الأماكن التي يُنصَب فيها بـ«أَنْ» محذوفةً ـ إما وجوباً وإما جوازاً ـ ذكر أنَّ حَذْفَ «أنْ» والنَّصبَ بها في غير ما ذكر شاذٌ لا يقاس عليه، ومنه قولهم: «مُرْهُ يَحفِرَها» بنصب «يحفر» أي: مره أن يحفرها، [ومنه قولهم]: «خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأخذَك» أي: قبل أن يأخذَك، ومنه قوله: [الطويل]

ش٣٣٣ ـ أَلَا أَيُّهذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغى وَأَنْ أَشْهَدَ اللّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي[٢]

في رواية من نصب «أَحْضُرَ» أي: أن أحضر.

---

(١) «وشذ» فعل ماض «حذف» فاعل شذ، وحذف مضاف، و«أن» قصد لفظه: مضاف إليه «ونصب» معطوف على حذف «في سوى» جار ومجرور متعلق بنصب، وسوى مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «مر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «فاقبل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منه» جار ومجرور متعلق باقبل «ما» اسم موصول: مفعول به لاقبل «عدل» مبتدأ «روى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عدل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو عدل، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول الواقع مفعولاً به لاقبل، والعائد ضمير منصوب بروى، والتقدير: فاقبل الذي رواه عدل.

(٢) هذا البيت من معلقة طرفة بن العبد البكري.

اللغة: «الزاجري» الذي يزجرني، أي: يكفني ويمنعني «الوغى» القتال والحرب، وهو في الأصل: الجَلَبة والأصوات «مخلدي» أراد: هل تضمن لي الخلود ودوام البقاء إذا أحجمتُ عن القتال ومنازلة الأقران؟ ينكر ذلك على من ينهاه عن اقتحام المعارك ويأمره بالقعود والإحجام.

الإعراب: «ألا» أداة تنبيه «أيهذا» أي: منادى بحرف نداء محذوف، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة نعت لأي، مبني على السكون في محل رفع «الزاجري» الزاجر: بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة، والزاجر مضاف، ويا المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «أحضر» فعل مضارع منصوب بأن محذوفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، و«أن» المحذوفة وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، أي: يزجرني عن حضور الوغى «الوغى» مفعول به لأحضر «وأن» مصدرية «أشهد» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «اللذات» مفعول به لأشهد «هل» حرف استفهام «أنت» مبتدأ «مخلدي» خبر المبتدأ، ومخلد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله. =